مقترحات قانونية حول كتابة الدستـــــور العراقـــي

قاسم خضير عباس/رئيس مكتب (محامون بلا حدود) كوبنهاكن

إن الدستور يعتبر من قواعد القانون العام ، أو قانون السلطة العامة، إلى جانب القانون الإداري ، والقانون المالي، وقانون العمل، والقانون الجنائي . ولذا لا يمتلك القانون الدستوري شرعيته إلا في إطار سيادة الدولة العامة.

ويمكن في هذا المجال أن نفرق بين السيادة القانونية والسلطة الفعلية ، وقد ذهب إلى هذا الرأي الدكتور علي صادق أبو هيف في كتابة (القانون الدولي العام) فقال : يتعين أحياناً (التمييز بين السيادة القانونية والسلطة الفعلية ، أي بين السيادة نفسها كوضع قانوني وبين ممارستها في مختلف مظاهرها كمركز فعلي . فمن الأقاليم ماتتولى شؤونها كلها أو بعضها دول أجنبية عنها ، لكن ذلك لا يستتبعه تجرد هذه الأقاليم من سيادتها الخاصة واندماجها في هذه الدول ، بل كثيراً ما يحتفظ الأقليم مع هذا الوضع بكيانه القانوني ويتمتع بشخصية دولية مستقلة عن شخصية الدولة التي تتولى أمره).

إنَ الدول بهذه الكيفية تتمتع بوصف الدولة وبالشخصية الدولية بما يتبعها من حقوق ، ولذا فإن الإشراف على هذه الدول لا ينال من شخصيتها القانونية. وعليه أرى أنَ التفرقة بين السيادة القانونية والسلطة الفعلية تعد ناهضة ، لأنَ القانون وبضمنه القانون الدستوري لا يمتلك شرعية دستورية إلا على الأرض التي يطبق عليها ، فهو واجب التطبيق حتى وإن تلاشت سلطة الحكومة الوطنية على إقليمها في حالة احتلالها من دولة أخرى ، ويكون إلغاء الدستور السابق والتصويت على آخر بفعل سلطة الشعب صاحب السيادة الفعلية.

وهكذا فإنَ مسؤولية مجلس الحكم الجديد في العراق كبيرة وجسيمة ، حيث سيكون معبراً عن الشعب إذا عارض أية مواد قانونية دستورية تكتب في خارج العراق من قبل أشخاص مرتبطين بدولة الاحتلال.

ولذا من الضروي أن يسارع المجلس ويسمح للحقوقيين والقضاة والمحامين الوطنيين ليقوموا بدورهم بكتابة الدستور على أسس وطنية يرتضيها الشعب ، لأنَ الأخير صاحب السيادة الفعلية.

ومن هذا المنطلق فإن كثيراً من الحقوقيين والمحامين العراقيين يؤيدون مايقوم به مجلس الحكم الانتقالي وذلك بكتابة الدستور بايدي مختصين عراقيين ، لأن ذلك سيؤدي إلى سيادة القانون ، واستقلال القضاء ، وممارسة الشعب حقوقه الدستورية.

ومن الملاحظ أنَ الاحتلال الحربي حسب معاهدة جنيف هو تمكن قوات دولة محاربة من دخول إقليم العدو والسيطرة عليه كله أو بعضه بصفة فعلية.

وتترتب على ذلك حقوق للمحتل وواجبات عليه ، لكنه وضع مؤقت ومحدود الأجل يجب أن ينتهي بانتهاء الحرب ، بعودة الإقليم الى سلطان الشعب صاحب السيادة الاصلية .

ومن واجبات دولة الاحتلال تطبيق القوانين الوطنية المدنية والجنائية ، ولا تصدر أحكاماً قانونية باسمها ، ويجوز لها انشاء محاكم استثنائية لها تتعلق بالجرائم التي يرتكبها جنودها.

ولكني في هذا الصدد أورد إشكالية جديرة بالتأمل أضعها بين يدي مجلس الحكم الجديد لكي يأخذ على عاتقه حلها ...وهي تتعلق بكيفية تطبيق السيادة القانونية بنزاهة في إقليم محتل من قبل الولايات المتحدة ، خصوصاً إذا كانت دولة الاحتلال تحاول أن تستغل ثغرات قانونية في القانون الوطني والقانون الدولي ، من أجل أن تضع دستوراً يتوافق مع مصالحها وتفرضه على السكان بتصويت غير ديمقراطي بمساعدة الحقوقيين العراقيين المرتبطين بها.

ومثل هذه الاجراءات تعد باطلة لأنَ القانون لا يكتسب دستورية إلا بإراده حرة وطنية ، تمارس في داخل إقليم الدولة نفسها، وليس بإرادة أجنبية .

ولذا يرتبط مفهوم السيادة بمفهوم الدستور الوطني ، ويعبر عن هذا في لغة القانون بلفظ السيادة العامة للدولة.

ونتساءل هل يستطيع مجلس الحكم الجديد في العراق العمل بحرية وفق تطلعات الشعب ؟ أتصور أن الأيام القادمة كفيلة بالإجابة.

مؤتمر تحديث الفكر العربي:طروحات عديدة والهدف مشترك

دمشق- ابراهيم حاج عبدي

في غياب الاتجاهات النقدية الواضحة لتحليل الواقع العربي المعاصر، وفي ظل المتغيرات العاصفة المستجدة على مختلف الصعد برزت حاجة ملحة للكشف عن جوانب التخلف والضعف التي يعيشها الفكر العربي الراهن، ومن هنا دعا عدد من الباحثين والمفكرين العرب الى تأسيس منبر ثقافي وفكري مختلف عن المألوف في البحث والتحليل الصريح والتعبير عن هذا الواقع وجذوره وامتداداته من خلال نشر ما هو مغيب ومسكوت عنه في الماضي والحاضر في مختلف شؤون الفكر والسياسة والثقافة والفن والدين والتراث والتاريخ والأدب وتحليل علاقة الإنسان العربي بالسلطة والدين والشعوب الأخرى.

وانطلاقا من هذه الأرضية النظرية الطموحة عقد في بيروت مطلع الشهر الجاري وخلال ثلاثة أيام مؤتمر لإشهار مؤسسة تحديث الفكر العربي بمشاركة نخبة من أهم الباحثين والمفكرين العرب الذين قدموا طروحاتهم واقتراحاتهم ووجهات نظرهم وتصوراتهم في عناوين ومحاور مختلفة ومتنوعة، وبرزت في هذه المناقشات أفكار إضافية وجريئة تخدم تحديث الفكر العربي وفهم علاقته بالآخر عبر منطلقات جديدة يبرز فيها الوجه الإنساني للثقافة العربية البديلة.

ومن الأهداف التي وضعتها المؤسسة نصب أعينها وستسعى لتحقيقها هي:

- تشجيع البحث العلمي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الثقافية في ميادين علوم الإنسان والمجتمع.
- نشر البحوث والدراسات والترجمات من العربية واليها بما يخدم أهداف المؤسسة.
- ايلاء أهمية خاصة لنشر الموسوعات تأليفا وترجمة.
- إصدار دورية او أكثر تعنى بشؤون البحث في جميع الميادين الفكرية المتصلة بأهداف المؤسسة.
- الدراسة النقدية لسياسة التربية والتعليم ومناقشة الأنظمة التعليمية في الدول العربية.
- إنشاء مواقع إعلامية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

وقد بين رئيس المؤسسة نصر حامد أبو زيد ان إشهار مؤسستنا يأتي في سياق مؤتمرات ونقاشات حامية عن الإصلاح والتحديث تدور في أنحاء العالم العربي بعضها يمثل استجابة فورية بالسلب والإيجاب لدعوة الإصلاح الأمريكية تحت مسمى الشرق الأوسط الكبير . وأوضح أبو زيد ان هذا المؤتمر كان مخططا له من قبل لكن الظروف السياسية أجلته ومع ذلك صدر عن المؤسسة كتاب "إعلام النبوة" لأبي حاتم الرازي في الرد على الملحد أبي بكر الرازي، كما تم اعتماد كتب أخرى وهي على وشك الصدور.

وأشار أبو زيد الى ان كثيرا من الأعضاء المؤسسين كانوا ولا يزالون مهمومين بقضايا التحديث الفكري والثقافي كل في مجال اختصاصه الدقيق قبل ان يظهر الى الوجود الادعاء الأمريكي وما صاحبه وتبعه من هرولة إصلاحية إعلامية وإعلانية بل دعائية.

وأضاف ان الاهتمام بسؤال الحداثة وبقضاياها كان الدافع والمحرك الرئيس وراء هذا المشروع، وأسئلتنا هي أسئلة التقدم والحضارة، الحرية والمساواة، العدل وحقوق المواطن.

وتحدث أبو زيد بشفافية عن قصة إشهار المؤسسة فأوضح بان المبادرة الأولى جاءت من رجل الأعمال الليبي محمد عبد المطلب الهوني الذي يعيش في أوروبا ثم دخل الى المشروع الدكتور محمد أركون وجورج طرابيشي وتتالت الاجتماعات واللقاءات حتى تم الاتفاق حول الملامح العامة للمشروع، وأشار أبو زيد الى ان المشروع يطرح خطوطا عامة، وبرنامجا طموحا لكنه يظل مجرد هيكل في حاجة الى الدماء والأعصاب التي تمنحه الحياة.

وبدوره أعرب راعي هذه المؤسسة الفكرية محمد عبد المطلب الهوني عن أمله في ان تكون هذه المؤسسة إحدى اللبنات التي تسهم في بناء الجسور التي تربطنا بالحضارة وردم الهوة التي تفصلنا عن الحداثة.

وأعاد في مداخلته السؤال الذي طرحه النهضويون من قبل: لماذا تخلفنا وتقدم غيرنا ؟وكيف نخرج من معضلة التخلف ونلحق بالمتحضرين ؟ولا شك في ان الأجوبة هنا تختلف باختلاف الفئات والأحزاب والفاعلين الاجتماعيين واهرق فيها من دم بقدر ما سفح فيها من مداد.

وبعد ان بين في مداخلته القصور الذي يعانيه الفكر العربي والعقبات التي تعترض سبيل المؤسسات الثقافية والفكرية والتفاوت الحضاري بين الشرق والغرب قال ان المؤسسة العربية للتحديث الفكري ما هي إلا سبيل للفكر وخطوة على الطريق الطويل.

ورأى الدكتور عادل ظاهر في ورقته المقدمة لأعمال المؤتمر ان ثمة اعتبارات عديدة تجعله يعقد صلة متينة بين الديمقراطية والعلمانية والليبرالية، وبحسب الدكتور ظاهر فان العلمانية شرط لازم وضروري لتحقيق الديمقراطية.لا يعني ذلك بالنسبة إليه ان التلازم العكسي صحيح في الضرورة، فالتاريخ الحديث شهد ولادة عدد كبير من الدول العلمانية غير الديمقراطية وكان الاتحاد السوفيتي السابق أبرز أمثلتها وأكثرها سطوة.

واعتبر ظاهر أن التعددية تقع في صميم المستلزمات الديمقراطية العادلة، وأورد في بحثه وجهات نظر في التعددية ليتوقف مليا" أمام فكرة التعددية الليبرالية حيث يعتقد أصحاب هذه الفكرة ضرورة عدم انحياز الدولة الى عقيدة من العقائد وإلا انزلقت الى منطق الأبوية متدخلة مع الفرد فارضة عليه إن يرى الخير مثلما تراه، لذا يشترط في الدولة الديمقراطية العادلة أن ترعى التعددية وتضع الحرية كاملة أمام الفرد في اختيار قيمه ومفاهيمه المتعلقة بالخير والشر.

وخلصت مداخلة الدكتور كمال عبد اللطيف الى تحديد نسب وسلالة من التحديثين العرب منذ عصر النهضة بمفكريه وحكامه، محمد علي باشا الى جانب رفاعة الطهطاوي، والخديوي اسماعيل في جوار محمد عبده، وفرح انطون وصولا الى الستينيات من القرن الماضي مع عبد الله العروي ومحمد عابد الجابري الى نصر حامد أبو زيد.

والمعضلة تكمن في رأي عبد اللطيف في ان تاريخنا اتسم بكونه تاريخا من ردود الفعل على ما تعلمناه من الآخر.وهذا هو السبب الذي جعل أكثر المؤسسات حداثة ودولتية في العالم العربي هي المؤسسات التي استحدثها الاستعمار في بلادنا.

فهمي جدعان من جهته رأى ان الحداثة في الفكر العربي شأن محسوم ومعروف من قديم الزمان من أخوان الصفا الى المعتزلة وصولا الى ابن رشد وابن خلدون.

الإعـــلام:
مرتزقـــة المنطـــق ومراوغة الحقيقـــة

سعد محمد رحيم

يقال أن الرؤساء الأميركان، منذ جورج بوش الأب، يعتمدون في استقاء معلوماتهم على قناة CNNالأخبارية أكثر من اعتمادهم على تقارير وزارة الخارجية الأميركية. فالخبر المبثوث عبر هذه القناة أو غيرها من القنوات المشابهة يكون مباشراً، في الغالب، وسريعاً وطازجاً، مع افتراض أن يكون، كذلك، على قدر كبير من الصدق، لأنه يتعاضد مع الصورة التي لا يمكن تكذيبها.

ربما لا تنقل الصورة الحقيقة كلها، فقد تكون منتقاة أو ممنتجة، أو جزئية تحجب صوراً أخرى لأسباب شتى.. لكن علينا الاعتراف بأن أجهزة الإعلام تنتزع، يوماً بعد آخر، سلطة أوسع في التأثير على الرأي العام، وعلى القرار السياسي أيضاً. وتكتسب قدرة أكبر بفضل التقنيات الحديثة، وتطور الإستراتيجيات الإعلامية في النفاذ إلى ما وراء الكواليس، والتعرف على ما يجري، بهذه الدرجة أو تلك، في المطابخ السرية لمؤسسات السياسة والاقتصاد، أو غيرها.

صارت الحقيقة ملتبسة، وموضع شك، أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من التدفق الهائل للمعلومات عبر وسائل الاتصال المتطورة. وباتت المسافة بينها وبين الزائف افتراضية، غير راسخة وعالية الهشاشة. فمع مئات وآلاف القنوات الإعلامية (الفضائيات والصحف ومواقع الإنترنت، ومحطات الإذاعة وغيرها) يجد الإنسان المعاصر نفسه محاصراً بطوفان متلاطم متناقض من المعلومات والتحليلات ووجهات النظر التي تسلبه اليقين وتجعله في حالة من الحيرة والاضطراب.. هذا الإنسان لم يعد يقتنع بيسر، أو يصدق ما يسمع أو يرى، وكأنه إزاء مشاهد حلمية تمر به على عجل، وتشاكس ذهنه ومخيلته.

لقد اتسع العالم، ليس في كثرة الأحداث التي يشهدها فقط، وإنما في تسارع هذه الأحداث وتلاحقها أيضاً.

إن صورة العالم غدت أشد تعقيداً وكثافة من ذي قبل، على الرغم من شفافية المعلومات المتاحة للمرء (نسبياً). والإنسان إزاء صورة العالم الحديث ما عاد يمتلك الوقت للتأمل والتفكير المتمعن الطويل.. إن الأشياء تتغير أسرع من قدرته على تمثلها. وتمثيلات الحقائق التي توفرها له وسائل الاتصال والإعلام تشوشه أكثر مما تعينه، أو تمنحه اليقين. فإيجاد سيناريوهات متخيلة تشبه ألعاب الكومبيوتر باتت السلعة المفضلة في التسويق الإعلامي، إذ تجد رواجاً واسعاً في أوساط عديدة تحركها إستراتيجيات مختلفة بعضها يتعلق بالسياسة وأهدافها، وبعضها يتعلق بالتسلية والإثارة لأغراض تجارية. وقبل أسابيع قليلة صدر في أميركا، كما تناقلت وكالات الأنباء كتاب بعنوان ذي دلالة موحية هو (قل لي أكاذيب) يتحدث عن التقارير الصحافية التي يكتبها الصحافيون المرافقون لقوات التحالف في العراق. وكيف تتدخل الأهواء والأمزجة والعلاقات في نقلهم لصورة ما يحدث فعلياً في الساحة العراقية. وسعيهم لفبركة ما هو مثير ولافت للانتباه حتى وإن كان محض أكذوبة.

يذكّر عنوان ذلك الكتاب بعبارة ثيودور أدورنو الشهيرة ((الكذبة السافرة وحدها تملك الآن حرية قول الحقيقة))....

هل نقول أن الأمزجة والعواطف والأهواء هي التي تعزز الضلال في أن لا يرى المرء المراقب الأشياء بالوضوح واليقين الكافيين؟ أم أن موجهات أخرى تفعل فعلها من وراء الستار بتواطؤ من يسميهم أدورنو نفسه بمرتزقة المنطق، بعد أن تحوّل قضايا الحقيقة إلى قضايا قوة في عملية لا تعمل فقط على كبح الحقيقة، كما هو الحال في ظل الأنظمة القمعية، بل تؤدي إلى نسف جوهر الاختلاف بين الحقيقي والزائف.

في رواية (١٩٨٤) لجورج أورويل هناك فريق كامل داخل وزارة تسمى وزارة الحقيقة، وهي المؤسسة المسؤولة عن إعلام دولة الأخ الأكبر.. وهذا الفريق يعمل على تشذيب الوقائع التي تحصل وذلك بإعادة إنتاجها إعلامياً، بحيث تلائم سياسة وتصورات وتوقعات الأخ الأكبر.. بعبارة أخرى، إن مهمة ذلك الفريق هي تزييف الحقائق، أو محو الفواصل بين الحقيقي والزائف، بشكل يومي، في ضوء متطلبات السلطة (القوة). فالتاريخ تعاد كتابته بمقتضى مسار اللعبة السياسية. وما يُنبذ حينئذ هو العملية النقدية، ومن يُقصى هو المثقف الناقد.

****

ما بين الواقعة التي تحدث وتمثيلها هناك اللغة التي يتم العبث بها - استثمارها أو اغتصابها - لا بقصد الإثارة وحسب، وإنما تحت طائلة مقتضيات الإستراتيجية السياسية. ومرتزقة المنطق، أولئك، بارعون في صناعة ما هو مناظر للواقع، ومفارق له في الوقت نفسه. وتبقى اللعبة أكبر من اللاعبين. فإذا كنا، نحن البشر الاعتياديين، محرومين من معرفة حقائق الأمور فإن من هم في مواقع السلطة، ويتحكمون بوظائف نظامها، لا تختلف حالتهم عن حالتنا، كما يذهب إلى ذلك كريستوفر نوريس الذي يقول في كتابه (نظرية لا نقدية: ما بعد الحداثة، المثقفون وحرب الخليج). والصادر في أعقاب حرب الخليج الثانية:

((ألسنا على أية حال - نتلقى هذه المعلومات من مصادر موثوقة كوكالة CNNلدرجة أن اللاعبين الرئيسيين في هذه القضية - جورج بوش، جون ميجر، إستراتيجيو البنتاغون، وغيرهم - يتزودون بالكثير من الحقائق المفصلية مما يجري على أرض المعركة من خلال نفس هذه الأقنية التلفزيونية بعدما يخضع كل ما يصل شاشاتها لرقابة أمنية وتنقية ميدانية مباشرة ؟. ومهما تكن تصوراتهم عن الأحداث غير حقيقية فمن الواضح أن كل القرارات المصاغة أو الكلمات المصرح بها حول قوة انطباعات كهذه ستظل تؤثر بشكل حقيقي لا حقاً ليس فقط على الرأي العام بل على سلوك وأداء إستراتيجية الحرب في العالم الواقعي)).

****

هل تنكّل الصور المتدفقة من كل مكان ، عبر أجهزة الإعلام المعاصرة بالوعي وتسطحه؟.. يبدو هذا الافتراض، للوهلة الأولى متعسفاً وغير منطقي، ولاسيما أن القنوات التي تعرض من خلالها تتيح، في أحايين كثيرة، فرصاً للنقاش والتعليق حتى للأناس الاعتياديين. بيد أن هذا لا يعكس إلا نصف المسألة، أما نصفها الآخر فيرتبط بالكيفية التي تعامل بها الصور في مختبرات الإعلام وتمنتج، والتي لايصلك منها إلا ما يجب أن يصل، وبما يدعم الغايات المعلنة والخفية للاعبي السياسة الذين قد يكونون هم أيضاً دمى تسيرها آليات المؤسسات التي يمثلونها/ مؤسسات القوة!!

وحتى الصورة لا تمنحك انطباعاً حقيقياً كافياً.. إن جزءاً من الصورة يُعرض قد يموه ويخدع. ودائماً نكون بحاجة إلى ما وراء ما يُعرض، وإلى ما وراء ما يُقال.. إلى الحقيقة العارية الحارة الطازجة التي تتم محاصرتها وخنقها بعديد الصور التي تمثلها، ولا تمثلها. وآلاف الكلمات التي تفصح عنها ولا تفصح.

والآن، هل يمكن الوقوع على جوهر الحقيقة؟. لاشك في أن الإجابة عن هذا التساؤل تشترط توضيح ما نعنيه بكلمة الحقيقة وجوهرها. ومع افتراضنا أننا بقولنا (الحقيقة) لا نقصد شيئاً صلباً ثابتاً مؤكداً نكون قد وفرنا للوعي الإنساني الناقد المجال الحر في أن ينطلق من مسلّمة أن (الحقيقة) نسبية وتاريخية، تتشكل ويُعاد تشكيلها، في كل لحظة. وهي ليست عصية تماماً أمام المعرفة، بشرط أن لا تحجب عن ذلك الوعي المعلومات الضرورية، وأن يمتلك القدرة المنهجية على قراءتها في سياقها، وقراءة ما يجاورها، وما يختفي تحتها.

حول برامج الأحزاب الوطنية وصدقية التفاعل فيما بينها والتوجه نحو تنفيذها

الدكتور تيسير عبدالجبار الالوسي

مَن يقرأ بيانات أحزاب الحركة الوطنية العراقية يقول إنَ تنفيذ نصفها كفيل ببناء عراقنا على وجه حضاري يتمناه الجميع. ولكن ما العائق أمام التنفيذ؟ ولماذا لم يتم التوافق حتى الآن في تنفيذ تلك البرامج أو في رسم برنامج مشترك؟ ولماذا لم يظهر التحالف الوطني العريض على مستوى الخطورة التي تجابه الجميع؟

لقد قرأنا عبر تاريخنا المعاصر عددا من مواثيق العمل الوطني وعددا من مشاريع التحالفات الوطنية وعددا من البرامج الوطنية الديموقراطية العامة ولكننا لم نقرأ بعد بيان التحالف العريض وبرنامجه الوطني المشترك ومن ثم مسيرته باتجاه تنفيذ إرادة التحالف الديموقراطي، تحالف الحرص على العراق وحاضره مستقبله...

وهكذا فنحن أمام تراكمات مشاريع وبيانات وبرامج عمل تكاد تصدر أسبوعيا كصدور ذاك الكم الهائل من صحفنا وكتكاثر عدد الأحزاب التي ترفع لافتة الديموقراطي والوطني، وهي في بعض مساراتها عامل صحة..

إذن ما السرّ في الأمر وما تفاصيل الأمور الإجرائية التي يمكنها أن تنقذنا من استمرار التعاطي مع الكلام والخطب والبيانات؟

لتفسير الأمر نرى أنها حالة إيثار الذات ومحاولة تقديمها، بمعنى العمل على توظيف تلك المشاريع والبيانات لخدمة توسيع جماهيرية الأحزاب وتسويق رؤاها الخاصة وليس من أجل تسويق البرنامج نفسه وتنفيذ مبادئه الإيجابية حيث العراقيون يتطلعون إلى وحدتهم وتحالفات جدية تخرجهم من عنق الزجاجة الذي أوقعنا فيه تشرذم الحركة الوطنية وتوزع قواها.

ومن الأسباب التي نجدها في التعاطي مع البيانات المتشابهة ولكنها غير المتعاطية مع التنفيذ هو جهل القوى الوليدة بتاريخ الحركة الوطنية من جهة والنقص الخطر في عملية التواصل والاتصال بين أحزاب الحركة ونقص التوثيق لفعاليات الحركة الوطنية، وعدم القراءة لبعضنا الآخر..

فإذا صحّ لبعض الشخصيات الوطنية أن تكتب مشاريعها وتصدر برامجها وأنّها لا ترى ما كُتب فإنّ ذلك لا يمكن قبوله من قوى تسمي نفسها أحزابا سياسية، فمن أوليات عمل الأحزاب وجود لجان متابعة وعلاقات وقراءة الآخر والتواصل معه ومناقشة ما يطرح ومعالجة ما تراه بحاجة للتناول والمعالجة والرد عليه والتفاعل معه بصراحة ووضوح ودقة..

وأول صحة الرأي وصدقية التوجه ترك حالة الادعاء كون الحزب [الملعني] صاحب مشروع وريادة في تقديم برنامج التحالف الوطني والبدء بتناول المشاريع المطروحة والموجودة أصلا في الساحة السياسية وتسويق المشترك الوطني من دون الالتفات إلى مهمات تسويق الذات ومنافعه.. بل من الصدقية التعامل مع الموجود وتقديم الإضافة التي يراها أي طرف ولكن الموافقة على المتوافق معه والشروع بالعمل على التنفيذ عبر مفاوضة أصحاب القرار أو غيرهم وحمل راية العمل الجدي الإجرائي..

إنّ المحك الحقيقي اليوم ليس في استصدار بيانات ومشاريع العمل الوطني الديموقراطي في إطار تحالفي فمشروع كهذا موجود ويطرح نفسه بالضرورة التي تحكمها يوميات العمل السياسي العراقي الراهني، بل المحك الحقيقي هو مقدار التعاطي مع الموجود من المشاريع بغض النظر عمّن قدم المشروع..

وعليه فلابد اليوم من تحرك عدد من جهات الحركة الوطنية والبدء بتنفيذ المشاريع التحالفية والدعوة لتوسيع أطر التحالف شيئا فشيئا وتدريجا وتصاعديا، فكلما تعززت النواة وتعمقت قوتها ووحدتها توسع إطارها والتفاف القوى من حولها. وليس صحيحا الانتظار والتمادي في الفتور والتمادي في انتظار لحظة البدء. وهنا استخدمُ مفردة التمادي بمعنى أريد التنبيه عليه هو التمادي في إضاعة الفرص والوقت وليس لدينا منهما كفاية في ظرفنا الراهن!

نحن مع انطلاقة منتظرة من القوى الوطنية صاحبة الجذور الجماهيرية والتاريخية والخبرات العريقة والباع الطويل في التعاطي مع التجارب والإفادة منها لمصلحة أرضية متينة لوحدة قوى الديموقراطية والسلام.

وهنا ينبغي التأكيد على كون تفعيل ذياك التحالف هو تقديمه لهيكل تنظيمي فاعل ولبرامج عمل تنفيذية إجرائية مرئية وذات أثر مباشر في الميدان أي في الشارع العراقي بكل تفاصيل يوميات الإنسان العادي...

ليرتفع شعار التحالف عريضا عميقا مؤثرا "السلام والديموقراطية" وليكن اسمه عاليا شامخا مرفوعا في كل مدينة وضاحية وشارع إنّه "تحالف العراق الآن" تحالف جبهة الانقاذ الوطني بالعمل الديموقراطي المؤسسي الجمعي التعاضدي التعاوني الذي يرفض فيه كل طرف التعدي على ما للطرف الآخر وفي الوقت ذاته يرفع من رصيد الأطراف جميعا لما له من زيادة رصيد التحالف عامة لدى الجمهور العريض...

لا مصداقية لدعاة هذه البرامج التحالفية الجبهوية ولا مصداقية لدعاة السلام والديموقراطية ولا مصداقية لدعاة التقدم للعمل طالما توقفوا عند الخطابات والإعلانات والادعاءات التسويقية الخاصة بأحزابهم. وليتلخص خطاب كل حزب وحركة في الروح التنفيذي العملي الإجرائي. بمعنى ليتقدم كل طرف بمقترحاته للتفاعل مع الآخر، فهذا يقترح الاجتماع وبرامج أو مفردات اللقاء وآخر يقترح سلسلة اللقاءات التداولية لبرامج إجرائية وللجان عمل وتنفيذ وتعاطي مع الحياة اليومية وتفاعل بين برامج العمل الحزبي والحركي العام في إطار التحالف المبتغى...

واليوم لا مجال للانتظار والتأخر، لابد ويجب حتما وبلا تلكؤ الاتفاق على موعد إجرائي لقوى تؤمن بالعمل الفوري المباشر باسم "العراق الآن" وبشعار "الديموقراطية والسلام" فالزمن لا ينتظر أحداً والفرص التاريخية لا تتكرر بل التاريخ لا يقبل العودة ولا يحتمل التكرار، فهل بدأ بعضنا وهل شرعوا بالعمل الفاعل والمؤثر؟

إنّ كل مَن يتعاطى مع خطاب الدعوة للتحالف قد مضى عليه الزمن وصار من خطابات الأمس الراحل المغفور له أوالمترحَّم عليه. ولا وجود لتأثيره إلا بمقدار ما للأمس من تأثيرات ماضوية بينما ما نحن بحاجة ماسة إليه اليوم هو خطاب الحاضر خطاب العمل الآن، خطاب القائم الراهني وخطاب التأسيس العملي لأرضية الغد، نملكه ونتقدم به ونؤثر فيه وبمساره، وليس هذا الخطاب غير تحالف "العراق الآن"...

أما إذا خسر تحالف "العراق الآن" فرصة التأسيس الحقيقي لـ "الديموقراطية والسلام" فإنّ الحاصل الناجم عن هذه الخسارة ليس تقدم العراق وشعبه نحو امتلاك ذياك الغد بل تراجعه وسقوطه في هاوية الماضوية السلفية القادمة من جحور التاريخ المظلمة مثيرة غشاوة لا انقشاع لها إلا بعد دمار وخراب مريعين!

فأفاعي الظلام وتنانينه المتسللة من وراء الحدود ومن خلف العتمة والأوبئة الخطرة تقف مستفزّة جاهزة للانقضاض على كعكعة العراق فريسة ونهبا لأطماع مَن هب ودب من سقط متاع الأرض بعد أن فُتحت أبواب جهنم على حدودنا. وليس من حل إلا بوحدة جدية بين الشعب الذي اتخذ قراره بالتخلي عن سلطة الدمار والموت وينبغي أن يعي بأنَ مصيره مرهون بوحدة متينة مع قواه الوطنية الحريصة على ما أراد من دولة الديموقراطية التي تحمي صوته وتحترمه وترفع من شأنه وتنفذ له إرادته...

هنا لابد من وقفة جدية واحدة والابتعاد عن أفاعي الخراب القادمة مستظلة بالإيهام بالدين وبالطقوس التي حَرم منها المواطن طويلا وتلك الأفاعي هي الأبعد عن الدين وعن طقوس مذاهبه وقيم التعبد وتقاليد استذكار الصالحين والشهداء والأبطال، لأنّهم أساسا لم يأتوا إلا لمصالح لا تكمن إلا حيث خراب العراق ودماره وتمزيق شعبه ووحدته الوطنية ونضيع بذلك دنيانا وطقوسنا التعبدية الحقيقية فوقها...

إنّ كل فئات شعبنا حرة اليوم في خيارها بعيدا عمّن يخاتل ويدعي للتسلل إلى مواطن قوتنا وموئل وحدتنا وثروتنا الوحيدة التي نملكها أي للتسلل إلى الإنسان العراقي وعقله وسرقته بحجج وذرائع شتى بخاصة منها تلك التي تتبرقع بالطقوس المقدسة! إنّ شعبنا يتطلع لبناء عراقنا الجديد ليكون بيتا للأبناء والأحفاد.

ولكن الأمر المطلوب هو صدقية البدء بمشاريع الإنقاذ وليس تكرار كلمات خطابية رنانة تزيد من اليأس والحيرة، فمن السبب في عدم البدء بالعمل إذا كانت كل هذه القوى تدعو للوحدة والتحالف وللبدء بالعمل؟ الحقيقة لابد أن تنطلق من تلك الصدقية التي ندعو إليها في التخلي عن تسويق الحزبية وريادتها وزعامتها واستبدال الخوف من فقدان الأهمية والتقدم طليعة للآخرين.

لابد من شيء من التواضع والتخلي عن الادعاء والزعم لمصلحة التحالف الذي ينقذنا من أزمة الراهني ومآسيه...

فإلى مصداقية البدء بالعمل في ظلال تحالف "العراق الآن" وشعاره في "الديموقراطية والسلام".